حاجة الى مصادر للخبرة الفنية تخدم افريقيا باخلاص وصدق في معركة الانتاج .

ولا بد من اشارة سريعة من باب التذكر في هذا المجال ان اسرائيل تسربت الى افريقيا من هذا الباب ، وقد شاهدت على سبيل المثال ان السنغال مزرعة امريكية ضخمة قامت من خلالها اسرائيل بتقديم نظام للري تدرب عليه بعض الافريقيين للتغلب على مشكلة نقص المياه ، مع ان لدى العرب في هذا المجال خبرات بلا حدود !

٣ ــ قوى عاملة بشرية في المجالات التي تفتقر فيها الدول الافريقية الى ما يكفيها من هذه الايدي ، بشرط أن تعيش في ظل نفس الظروف الافريقية حتى لا تتحول الى عزلة تجعلها طبقة عليا يلفظها المجتمع الافريقي بعد فترة . فلا بد أن تعايشه بنفس شروطه . وليس من المعقول ان يأتي الرجل الابيض من مجتمعات متقدمة ويعيش الحياة الافريقية بينما نحن ابناء نفس القارة نرفض أن نقدم هذه القوى العاملة لافريقيا .

وللانصاف فان افريقيا تحتاج الى قوى عاملة في كل المجالات وعلى كل المستويات من مزارعين الى عمال صناعة الى مدرسين ومهندسين واطباء . فافريقيا باستثناء ثلاث دول هي مصر ونيجيريا والجزائر تواجه نقصا في السكان الى حد ان الدعوة الى تحديد النسل في دولة مثل السنغال او زائير يمكن ان تكون كارثة بشرية . فيكفي أن نعرف ان هناك ١٠ دول افريقية يتراوح معدل كثافة السكان فيها بين ١ ــ ٣ اشخاص فقط في الكيلومتر المربع . وهناك ١١ دولة يرتفع فيها هذا المعدل الى ٤ ــ ١٠ أشخاص فقط . وطبعا تعتبر هذه الخلخلة السكانية تعبيرا عن العجز الهائل في القوى العاملة في كل المجالات بالاضافة الى مشكلة التعليم التي تجعل من القدرات الصالحة للعمل ندرة . ففي موزمبيق مثلا التي سوف تحصل على استقلالها في منتصف العام القادم نجد ان عدد حملة المؤهلات العالية فيها لا يتجاوز عشرة فقط بينما حملة المؤهلات المتوسطة في حدود ١٠٠ شخص . ومطلوب انتاج وتسيير الدولة . وطبعا سوف تقوم البرتغال بسد هذا النقص وبالتالي تهدد الاستقلال الوليد .

وتحت هذه الخطوط الثلاثة يمكن ان تجتمع كل صورة الموقف الافريقي والمنافذ التي يتسلل منها الاستعمار للعودة مرة أخرى الى القارة الغنية بالثروات بينما مواطنوها يعيشون في الفقر والجوع والمرض .

وفي مواجهة ذلك نجد الصورة العربية محددة بهذه الخطوط :

١ ــ أموال عربية طائلة وغير مستثمرة بطريقة اقتصادية صحيحة حيث تترك معظمها مجرد أرصدة لدى البنوك الاوروبية وغيرها تستغلها البيوتات المالية في مشاريعها ومعظمها ضد مصالح العالم الثالث كله ، ولا تقدم لاصحابها الا فوائد الودائع المالية العادية ، بل وأحيانا لا تحتسب نتيجة المغالطة !

وقد ذكر تقرير لوزارة الخزانة الامريكية ان الدول المنتجة للبترول استثمرت في الولايات المتحدة ٧ مليارات من الدولارات كان منها ٤ مليارات في سندات حكومية والباقي ودائع في البنوك ، بينما استثمرت في أوربا ٥ مليارات كلها ودائع ، وانها استثمرت بنفس الاسلوب ٣ مليارات دولار في كل دول العالم الثالث .

كما جاء في تقرير لبنك امريكي ان الاحتياطيات المتراكمة لدول الاوبك قد ترتفع الى ٦٥٠ مليار دولار سنة ١٩٨٠ ثم الى ١٢٠٠ مليار دولار سنة ١٩٨٥ . وهذا أمر غير منطقي لان دراسة علمية لمجالات الاستثمار الزراعي او الصناعي أو حتى التجاري في افريقيا تؤكد ان معدل العائد منها أضعاف معدلات العائد من السندات والودائع .

حتى مسألة الامان فان رأس المال العربي المستثمر في افريقيا قد يكون أكثر أمانا من